الجزائر: قوانين المصالحة بين الرضا والامتعاض

يزيد بوعنان*

■ حتى وإن كانت الجزائر قد دخلت في مرحلة التطبيق الفعلي لترسانة المراسيم والقوانين المتعلقة بالمصالحة الوطنية، فإن الأسئلة الجوهرية التي تتدافع على ألسنة الكثيرين هي: هل البلاد حقيقة بصدد بلورة حلول نهائية وجذرية للأزمة الدموية التي عاشتها خلال السنوات الماضية؟ وهل أن التدابير التي اقترحها الرئيس في المراسيم المذكورة ستدفن إلى الأبد مظاهر العنف والإرهاب والتهميش والتناحر بين الجزائريين؟ ثم لماذا تتحفظ العديد من الأطراف على هذه القوانين باعتبارها ليست منصفة؟

إن طرح هذه الأسئلة وغيرها في هذه الظروف الحساسة هو بسبب الرغبة الملحة من قبل المهتمين والمعنيين من المواطنين في معرفة الوجهة الصحيحة لهذه القوانين باعتبار أن القوانين ورغم كثرتها لا تكفي لوحدها لاستتباب الوضع، فقد تساهم ظرفيا في تهدئة الأوضاع ولكن هذا الهدوء لن يكون بمنأى عن العواصف المتربصة بالبلاد، فالقصور هو الصفة الملازمة لأي قانون «ولولا هذا القصور لما وجدت محاكم ولما وجد محامون» كما قال أحد القانونيين، فالواقع أن هناك إعاقة في كل النصوص القانونية الموجودة والتي ستوجد مستقبلا، وعلاوة على هذه الإعاقة فإن هذه القوانين قد لاقت الرضا من قبل البعض والامتعاض من قبل البعض الآخر فما سر هذا الاختلاف حول موضوع حساس كهذا؟ وما هي الأطراف المعارضة والأطراف المؤيدة؟

لا شك ان التأييد المطلق لهذه القوانين قد جاء من قبل الأحزاب ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني التي تسبح في أجواء السلطة ولا تجرؤ على تقديم أي انتقاد لكل ما يصدر عن السلطة ودواليبها، وبالتالي فإن تأييدها لم يكن من منطلق الرصد الدقيق لسلبيات وإيجابيات هذه القوانين، بل انه جاء من منطلق التأييد المطلق للسلطة وقراراتها، وقلما نجد في صفوف المؤيدين لهذه القوانين من يجرؤ حتى على تقديم ملاحظة أو انتقاد لكل المشاريع والمواقف الصادرة عن السلطة، بل وحتى لو أن السلطة قد جاءت بقوانين مناقضة لما هو مطروح حاليا فسوف تجد أن هذه الوجوه المؤيدة هي نفسها. أما الأطراف المتحفظة والتي أدلت بمواقفها علانية عبر البيانات والتصريحات الصحفية، فإنها أعلنت عن امتعاضها باعتبار أن هذه القوانين ليست عادلة وليس بإمكانها وضع حد لقضية المأساة الوطنية.

ففي البيان الذي وقعه كل من أنور هدام، وأحمد الزاوي وغيرهما والذي تلقينا نسخة منه اعتبر فيه رموز ما يسمى بالجزأرة بأن «قوانين المصالحة تكرس سياسة اللاعقاب، فضلا عن كونها تنتهك بشكل خطير الحقوق السياسية للإنسان الجزائري وخاصة ما تعلق منها بحرية التعبير ومسؤولية كشف الحقيقة» وخلص بيان تيار البناء الحضاري إلى القول: «بأن التدابير الجديدة المقترحة لم ولن تصب في مسار إنهاء الأزمة وإنما تعمل على تأجيلها لأنها أتت لإفراغ المصالحة من المضامين السياسية والثقافية والاجتماعية».

أما الشيخ عباسي مدني فقد اقترح على أخيه الرئيس بوتفليقة ـ كما يسميه ـ بأن يفتح الباب واسعا أمام مشروع يتفق عليه الجميع بمن فيهم رموز المعارضة السياسية الجادة والمخلصة للوطن وذلك من أجل الاتفاق حول أرضية مبادىء مشتركة تعد في ضوء التجربة الجزائرية منفذا لتوسيع آفاق وطموحات أجيال المستقبل، واعتبر بأن إطلاق سراح المساجين الذين مسهم العفو الرئاسي يعد تعبيرا عن إرادة قوية لحل الأزمة، وعرض مساعدته على الرئيس لأن ما يهمه هو مصلحة الشعب الجزائري، ولكنه عاد لينتقد المراسيم الصادرة لا سيما ما تعلق منها بالشق السياسي، ويذهب رفيق دربه (علي بلحاج) المعروف براديكاليته المتشددة في معارضة السلطة مذهبا آخر حينما يعتبر بأن هذه القوانين قد صدرت في حالة الطوارئ وبالتالي فهي ـ محامقة ـ اي من الحمق وليست مصالحة.

ويذهب الزعيم ـ حسين آيت أحمد ـ المعارض الشرس للسلطة إلى أبعد حد حينما يعتبر بأن المصالحة والقوانين التي صدرت ما هي إلا آليات ليرسخ من خلالها الرئيس بوتفليقة قدميه في الحكم من خلال إقدامه على تعديل الدستور وفرض عهدة ثالثة، فالنظام الجزائري كغيره من الأنظمة العربية يسعى للخلود في الحكم، ولذلك فإن حسين آيت أحمد قد دشن حملة توقيعات ضد هذه القوانين باعتبارها ستساهم في دفن الحقيقة كما قال هذا الزعيم المعارض.

أما المنظمات الحكومية النشطة في مجال حقوق الإنسان فقد طعنت في مصداقية النصوص التطبيقية لميثاق السلم والمصالحة وأكدت أنها لن تأتي بحل لقضية المأساة الوطنية حيث كشف حسين زهوان رئيس الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان بان هنالك لجنة تتكون من حقوقيين تعكف على صيانة مذكرة ستوجه في القريب العاجل إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وجدد الأستاذ علي يحي عبد النور الرئيس الشرفي بهذه الرابطة رؤية رابطته لحل الأزمة والتي لخصها بقوله بأن «الحل يكمن في عقد ندوة وطنية موسعة مفتوحة على الأحزاب والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية» بغرض تشريح مستفيض للأزمة من جميع الجوانب السياسية والقانونية والاجتماعية، وطالبت الرابطة المذكورة بتحويل القوانين أمام المجلس الدستوري للنظر في مدى دستوريتها، لأن «الحقيقة والعدالة أولى من العفو» وانتقدت الرئيس بوتفليقة لأنه منح لنفسه السلطة المطلقة في التصرف في الحقل السياسي.

أما بوجمعة عشير رئيس الرابطة الأخرى لحقوق الإنسان فقد اعتبر بان القوانين الحالية ناقصة لأنها ضحت بالعدالة وإنصاف ذاكرة الجزائريين حيث وضعتها في مذبح الحلول السياسية ورؤيتنا للمستقبل غامضة «موضحا بأن تقنين اللاعقاب وكبح حرية التعبير أمر غير مقبول، والشيء الملاحظ إذن أن قوانين المصالحة التي صدرت مؤخرا بالرغم من كونها نقطة تحول في مسار الأزمة الجزائرية إلا أنها قد لاقت تخفظات وامتعاضا من قبل العديد من الأطراف السياسية والقانونية الفاعلة في البلاد وهذا التحفظ وذاك الإمتعاض يمكن اعتبارهما مقبولين على عدة مستويات خاصة وان النصوص القانونية ورغم كثرتها لا تكفي لوحدها، فقد تعطي هدوءا ظرفيا للوضع لكن هذا الهدوء لن يكون بمنأى عن العواصف والتربصات، وهي نصوص لم تكن جريئة بالشكل الكافي ولا يمكن لأي نص قانوني آخر بان يطرح جوهر الإشكالية بشكل واضح وصريح، وليس بإمكان النصوص القانونية كذلك معالجة المواضيع الجوهرية والحساسة التي أدت بالبلاد إلى ما نحن عليه الآن، لأن هذا الدور من صميم الأدوار التي ينبغي أن تناط بالسلطة السياسية من أحزاب وجمعيات ومنظمات وهيئات المجتمع المدني والعلماء، فمنشأ الأزمة هو منشأ سياسي قبل أن يغلف بغلاف ديني وأمني بفعل تسلط السلطة الفعلية الحاكمة من جهة وتطويع النصوص الدينية من قبل جماعات ينقصها الوعي والإطلاع الواسع على النصوص الفقهية والدينية بشكل صحيح من جهة أخرى، مما أوقعنا في أعمال منبوذة أصبحت تسمى جهادا وكادت البلاد تدخل في حرب أهلية وتدمير ذاتي غير مسبوق.

وبصرف النظر عن الظروف الإجتماعية المعقدة التي تحاول النصوص القانونية معالجتها او محاصرتها فإن هناك اليوم سكوتا عن الظروف الثقافية والسياسية والفكرية التي قادت البلاد إلى ما هي عليه، وهل ان هذا السكوت سيجدي نفعا خاصة وأن الفاعلين السياسيين في المعارضة لا زالوا يطالبون بضرورة فتح المجال السياسي والكف عن تضييق الحريات لا سيما حرية التعبير والحق في الممارسة السياسية والنقابية، ويبدو أن السلطة لم تعتبر بعد لكون أن التضييق ومحاصرة الحريات الفردية والجماعية وكذا سيادة ثقافة الفكر الإنتقامي سواء من قبل رموز السلطة أو من قبل أولئك الذين تحركوا بفعل التأويلات الخاطئة لنصوص الدين الإسلامي الحنيف هي من أهم الأسباب التي أدت إلى إشعال نار الفتنة، فهل هناك مجهود سيبذل ورؤية واضحة سترسم في الإتجاه الذي يضع كل هذه الظروف في عين الإعتبار وذلك بعد معالجة المشاكل الاجتماعية المستعصية؟

إن ذلك يتطلب صحوة ضمير وفكر لكي يطلق الجميع ثقافة الحقد والعنف والتهميش ويتبنون الأفكار السليمة والبناءة، لأنه وبالرغم مما قيل وما سيقال حول هذه القوانين فإنها قد خلقت ديناميكية يجب استثمارها في الإتجاه الصحيح الذي يقضي على الأزمة ويحقق الإنفراج.

*كاتب من الجزائر
ybouanane18@yahoo.fr

الديمقراطية اليمنية الوليدة وحقوق الانسان

حافظ سيف فاضل*

■ في خلال الاشهر الثلاثة القادمة سيتم اغلاق سجن ابو غريب السيء الصيت من قبل القوات الامريكية المتواجدة في العراق، وقد تطوى صفحة من الذكريات الاليمة لكل من كان نزيلا فيه.

ولكن من سيتجرأ ويعمل على استكشاف سجون (ابو غريب) العربية ليفضح تجاوزاتها اللاانسانية ويخرجها الى العلن، كما فعل الاعلام الامريكي في قضية ابو غريب؟ ثم تليها خطوة اخرى تحدد الالية الفاعلة التي ستجبر اي حكومة عربية على مراجعة وتصحيح اخطائها ومحاكمة من ارتكبوا تجاوزات بحق مواطنين افراد وجماعات او حتى عائلات سيقت الى المعتقلات بالجملة، كما حدث في عهد نظام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في العراق. سؤال موجه الى اطياف مكونات المجتمع المدني العربي العامل في حقل شؤون حقوق الانسان، وكذلك موجه الى المجتمع الدولي. اذ، نتمنى على الدول المانحة ان تشدد الرقابة على الدول العربية في عطاءاتها المالية وقروضها الميسرة ومساعداتها المختلفة، بأن تشترط على ان يكون سجل حقوق الانسان نظيفا لدى هذه الدول.

من المفيد ايضا ممارسة الضغوط السياسية الدولية تجاه اي حكومة عربية لا تحترم التزاماتها الموقعة على المواثيق الدولية وخاصة ميثاق الامم المتحدة لحقوق الانسان الصادر في عام 1948م.

ان حقوق الانسان، مادة اصبحت مستهلكة، مُلاكة، من قبل بعض الكتّاب الذين اينما هبت بهم الرياح هبوا معها، دون مساهمة حقيقية في هذا الشأن. الحقيقة، انه لا بد من تفعيل جمعيات حقوق الانسان العربية لتصبح جزءا من الرقابة العامة في المجتمع المدني الى جانب الصحافة الحرة المستقلة. طبعا، يجب الا نعتقد بنية الدولة الحسنة وهمتها في هذا التفعيل او المساهمة المرجوة في صنع منظمات وجمعيات مدنية حرة مستقلة وكذلك اعلام حر، لان الحكومة ببساطة شديدة تدرك ان هذه المنظمات والصحافة خصم لها يقض مهجعها ويؤرقها، وهذا الشعور الاعتقادي الحكومي الخاطئ يحدث فقط في دول العالم الثالث، بينما ما يحدث في العالم الحر الاول، ان منظمات وهيئات وجمعيات المجتمع المدني فيه تعمل جلها في خدمة المواطن وكذلك الحكومة تعمل في نفس الاتجاه، كونها منتخبة والتقارير المرسلة من قبل الهيئات المدنية تخدم الحكومة في تبصيرها بالاخطاء والتجاوزات لتعمل الحكومة بالسرعة الممكنة على معالجتها وتلافي تكرارها مستقبلا ليتحسن بذلك الاداء الحكومي، ومن هنا كان الجميع يعمل في خدمة المواطن وبالتالي خدمة الوطن.

ان تقرير مكتب الديمقراطية وحقوق الانسان والعمل الصادر من وزارة الخارجية الامريكية في تقريره الخاص باليمن حول ممارسات حقوق الانسان للعام 2005 احدثت التصريحات الرسمية ردة فعل حكومية سلبية غير مبررة، كان يتوجب على الحكومة اليمنية ان تتمهل وتشكل لجنة تقص لما صدر في التقرير وحينها تصدر الحكومة بيانا اعلاميا تصحيحيا او منتقدا للتقرير او معترفا بالتجاوزات وواعدة بمعالجتها بالسرعة الممكنة. ان التسرع في الانتقاد دونما مهلة زمنية للتبين والتبصر على ارض الواقع لما حدث من تجاوزات وانتهاكات سواء في السجون اليمنية الرسمية التابعة لوزارة الداخلية او جهاز الامن السياسي (المخابرات) او السجون الخاصة للمتنفذين (القبليين) غير القانونية، لم ينشأ من فراغ، كذلك ذكر التقرير تجاوزات اخرى عديدة مختلفة. ان التوجه الرسمي للحكومة اليمنية يعتقد ان الدولة تقع في بنية نظام ديموقراطي حقيقي قد يقترب من النظام الديموقراطي الغربي. مع ان هناك تصريحات خجولة صدرت لبعض المسؤولين اليمنيين تفصح ان النظام اليمني نظام ديموقراطي (وليد)، ومنذ تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في 22 ايار (مايو) 1990 مرّ على النظام الوليد ستة عشر عاما، ولم يكن يبلغ الوليد الحلم. ونعتقد انه سيظل كذلك (وليدا) ازليا، ليبرر على ضوء ذلك كثير من التجاوزات القانونية التي حدثت او الانتهاكات اللاانسانية او توريث السلطة (نستبعد ذلك) بحجة ان النظام الديموقراطي اليمني لا يزال وليدا. وعليه دأب التصورعلى انه يتوجب على الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة واليابان اي مجموعة الدول المانحة تقدير حال الديمقراطية اليمنية الصاعدة والتعشم باستمرار المساندة والمساعدات الدولية الداعمة المستديمة في استجلاب المنح المالية والمعونات الاقتصادية وحتى القروض الميسرة وكذلك طمعا في اعفاءات نادي باريس والبنك الدولي للديون المستحقة على اليمن، علهم يتجاوزون بذلك وضع سجل حقوق الانسان في اليمن واستمرار تخلف المواطن اليمني على جميع الاصعدة، وتبرير ذلك ان هناك في اليمن نظاما ديموقراطيا حقيقيا واعدا في المنطقة لا يزال وليدا، والى متى سيظل الوليد وليدا؟ لا احد يعلم.

فجأة، حزب المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) تنبه الى ان هناك قطاعا كبيرا في المجتمع مؤسس على ان النساء يشكلن نصف المجتمع، ولذلك وجب مراعاته، ودعا الى دعم المرأة بنسب قد تكون مقبولة مرحليا لاستلام المرأة بعضا من مواقع صنع القرار السياسي، ان هذه الصحوة (المؤتمرية) تعتبر ايجابية وخطوة في الاتجاه الصحيح، تهدف الى تقدم المجتمع ورقيه، وقياس تقدم اي مجتمع، يكون بمدى مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي وكذلك مدى انتشارها في حقول الاعمال المختلفة المدنية والعسكرية دون تحفظ او تمييز على اساس الجنس. ولو ان حزب المؤتمر عمل على هذا النهج السليم وفق برنامج سياسي جاد بعيد عن المزايدات الحزبية او جعل من المرأة ديكورا شكليا منذ انشاء الحزب لكانت صورة ووضع المرأة اليمنية مختلفة تماما عما هي عليه اليوم وفي حال افضل، ولذلك قد يتحمل المؤتمر المسؤولية الرئيسية او جزءا كبيرا منها، في عدم تقدم المرأة في الساحة اليمنية، كونه الحزب الحاكم منذ فترة طويلة ويملك اغلبية برلمانية تؤهله لتمرير اي من السياسات التي يخطها، فضلا عن انه كان سيقطع الطريق تجاه حزب التجمع اليمني للاصلاح (اسلامي) الذي انشئ فيما بعد، ان يظل يفرخ للساحة اليمنية افواجا نسائية مؤدلجة مستنسخة من نسوة حركة حماس الفلسطينية، فالمرأة الانسان هي مشروع حياة، وليست مشروع موت او شهادة كما تصورها ادبيات التيارات الدينية في الخطب والمهرجانات الحماسية المستهلكة في اللغة السياسية المتخشبة. نأمل من المؤتمر الشعبي الحاكم ان يرعى المرأة حق رعايتها حتى لو خسر الانتخابات القادمة واصبح في المعارضة، المهم في الامر، ان المبادرة اخذت اليوم بالاهتمام وصدرت من اعلى مستوى قيادي في هرم السلطة، مع انها جاءت متأخرة، ولكن ان تأتي المبادرة متأخرة خيرا من ان لا تأتي البتة. وكما نرجو ان يُعبد للمرأة الطريق وتشجع في ان تصل الى موقع رئيس الجمهورية ترشحا ومنافسا شريفا وان يعتمد مبدأ المناظرات السياسية العلنية لمرشحي الرئاسة. ونتمنى كذلك ان يصوت اغلبية النواب المؤتمريين في مجلس النواب (البرلمان) على ادراج نظام (الكوتا) النسائية المؤقت، حتى يتعود المجتمع على وجه صورة المرأة الجميل في مختلف المستويات الانتخابية دون تحسس مرضي، سواء كانت بلدية او نيابية او رئاسية التي تجري في البلاد، وكذلك دون تحفظ كونها انثى، وطبيعيا من دون (لثامة) تحجب شخصيتها المرشحة العامة وكينونتها، كونها ستمثل حزبا سياسيا او ناخبين مواطنين، فاللثامة وارتداء السواد موروث من الحقبة الاستعمارية العثمانية التركية وليس موروثا يمنيا اصيلا. كذلك من حق الناخب ان يتعرف على المرشح المرأة، اذ، لا يمكن للمرأة ان تحمل منصبا قياديا او تترشح لتصبح رئيسة جمهورية وهي منتقبة مخفية الوجه، لا يعرف المواطن الناخب شخصية ممثلته او من تم انتخابها، ناهيك عن تمثيلها للجمهورية اليمنية في المحافل الدولية، فذلك بلا شك سيكون مدعاة للسخرية والتندر، وهذه همسة في اذن بعض اليمنيات اللواتي اعلن ترشيح انفسهن لمنصب الرئيس، فمقدرتهن على تحرير واحترام انفسهن تعني مقدرتهن على قيادة البلاد. فالمرأة انسان تتمتع بشخصية مستقلة ولها كامل الحقوق والواجبات اسوة بالرجل ومساواة به. وليترك للحرية ان تأخذ مجراها في صقل المجتمعات، فبالحرية المسؤولة ترتقي الامم.

* اخصائي نفسي اكلينيكي، وباحث اكاديمي من اليمن
hafedhfadhel@yahoo.com

قراءة اولية في نتائج الانتخابات الاسرائيلية

زهير اندراوس*

■ هل يمكن اعتبار نتائج الانتخابات للكنيست الـ17 انتصارا للاقلية القومية العربية الفلسطينية في البلاد؟ سؤال من الصعب الإجابة عليه في هذه العجالة، لكن مع ذلك يجب الإشارة إلى أن وصول تسعة نواب عرب إلى البرلمان، اي بزيادة نائب واحد مقارنة مع الكنيست السابقة، هو فوز محدود الضمان. مع ذلك فإن إفرازات هذه الانتخابات كثيرة، وعلينا جميعا، وبطبيعة الحال، في المقدمة القيادات العربية، استخلاص العبر والدروس في هذه المرحلة الحساسة من علاقة الأكثرية مع الأقلية ومن علاقة هذه الأقلية مع الدولة ومؤسساتها. لكن الدرس الأهم مع أل التعريف هو محاولة قراءة التواصل بين القيادات وبين الجماهير. فالنتائج أثبتت بشكل قاطع ان الهوة بين القيادي وبين المواطن العادي آخذة بالاتساع، وفي حالة استمرار هذه الحالة النمطية غير الطبيعية، ستكون التداعيات خطيرة للغاية، وستؤثر سلبا على التمثيل العربي في الكنيست القادمة، خصوصا وأن الأحزاب الكبيرة تخطط لرفع نسبة الحسم مرة أخرى، بمعنى آخر، تخطط للقضاء سياسيا على الأحزاب الصغيرة، وفي الطليعة منها بطبيعة الحال الأحزاب العربية.

من ناحية أخرى، علينا ان نكون على مستوى المسؤولية ونعتمد المكاشفة والمساءلة ونعترف بأن نسبة التصويت المتدنية في الوسط العربي هي صفعة قوية لنا ولقياداتنا. ففي دولة عنصرية مثل إسرائيل فوّت العرب في الداخل الفلسطيني فرصة ذهبية لاستغلال نسبة التصويت المنخفضة جدا في الشارع الإسرائيلي اليهودي، وبذلك منعوا زيادة التمثيل العربي. وأقول هذا استناداً إلى حقيقة أن المساواة في هذه الدولة بين اليهود والعرب محصورة في التصويت فقط، ومع ذلك فان إحجام حوالي 45 بالمائة من أصحاب حق الاقتراع عن ممارسة حقهم، هو رسالة واضحة موجهة أولا وقبل كل شيء إلى الأحزاب العربية وقياداتها، ومن ثم رسالة الى الدولة ومؤسساتها. هناك شرائح معينة من جماهير شعبنا قاطعت الانتخابات من منطلقات عقائدية صرفة، ونحن اذ نحترم هذه الفئة على موقفها، لا يمكننا التغاضي عن ظاهرة المقاطعة العابرة التي برزت جليا في الانتخابات الأخيرة.

باعتقادنا ان القيادات العربية ملزمة اليوم قبل غد بإعادة تقييم الأمور ومراجعة الحسابات والاستعداد للمعركة القادمة، أيضا لأنه في نهاية المطاف كرّست نتائج الانتخابات بشكل عام الوضع القائم في هذه الدولة منذ عشرات السنين، وهو عدم وجود أكثرية تدير دفة الأمور، وبالتالي لا يستغربن احد أن نلتقي مرة أخرى في صناديق الاقتراع قبل الموعد المحدد للانتخابات القادمة.

الأحزاب العربية في مناطق الـ48 ملزمة بتكثيف التواصل بينها وبين المواطن العادي، لأن المواطن العربي الفلسطيني بدأ يشعر بأن القيادة تطفو على السطح بكل قوتها عشية الانتخابات ومن ثم تختفي، هذه الظاهرة خطيرة للغاية، ومن شأنها في حالة استمرارها، أن تقضي قضاء مبرماً على الأحزاب العربية وتترك الساحة "داشرة" للعنصريين في الكنيست. طبعا لا نريد ان نحمل الأحزاب مسؤولية جميع المشاكل التي يعاني منها المواطن العادي، لأننا نعيش في دولة عنصرية تعمل بصورة منهجية على مأسسة التمييز ضد العرب الفلسطينيين في هذه البلاد، ولكن من ناحية أخرى، على المواطنين العرب أن يشعروا قلبا وقالبا أن النواب العرب هم الذين يطرحون آمالهم وآلامهم، وبغير ذلك ستفرط المسبحة، وسيتحول مطلب الاعتراف بنا كأقلية قومية لها ميزاتها وخصوصياتها الى حلم من الصعب إن لم يكن من المستحيل تحقيقه. وعموماً يبدو أن العنصرية المؤسساتية والشعبية ضدنا، حسب كل الدلائل والمؤشرات، ستتفاقم أكثر، ويكفي أن نذكر على سبيل الذكر لا الحصر حصول حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة المأفون افيغدور ليبرمان على 11 مقعدا، هذا الحزب الذي يدعو علنا الى ترحيل أهالينا في المثلث من وطنهم. التصدي لهذه الظاهرة المقلقة جدا تقع على عاتق القيادات العربية، ونحن على ثقة بأن نوابنا الذين وصلوا الى الكنيست سيكونون بالمرصاد لجوقة العنصريين التي تعزف موسيقى الفاشية وسط التصفيق الحاد من قبل جمهور العنصريين والحاقدين.

على صلة بما سلف لا يمكننا ان نحمل القيادات العربية فقط مسؤولية ما حدث وما قد يحدث، لا يعقل ان نتحول الى شعب يتخذ من رد الفعل إستراتيجية له، علينا أن نتحول إلى شعب يبادر وان نأخذ زمام الأمور بأيدينا. وباعتقادنا فان الخروج من هذا المأزق يحتم على القيادات العربية ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين العرب في جميع أماكن تواجدهم التعاضد والتماسك، وفي هذا السياق نحذر من تحويل النقاش من محاولة للنقد الذاتي الى سوط للجلد الذاتي. هناك ملاحظة أخرى نعتقد أنها تؤكد ما قلناه دائما بأن العنصرية تحولت الى رياضة وطنية لدى الإسرائيليين، فالقنوات التلفزيونية الإسرائيلية، القناة الأولى الرسمية والقناتان الثانية والعاشرة، أقامت الدنيا ولم تقعدها في الاستوديوهات التي ناقشت نتائج الانتخابات. وكان باديا للعيان ان توجه الإعلام العبري الإسرائيلي، الذي يؤلب الرأي العام الإسرائيلي ضد العرب في الداخل والخارج تعمد عن سبق الإصرار والترصد عدم استضافة العرب في هذه الاستوديوهات، أي أن أصحاب الأرض الأصليين الذين يشكلون قرابة عشرين بالمائة من سكان وليس فقط مواطني هذه الدولة، همشوا في وسائل الإعلام. من هنا تبدأ العنصرية، وهذه الواقعة هي نموذج حي ومباشر للعنصرية المتجذرة في المجتمع الإسرائيلي ضد الناطقين بالضاد.

ناقوس الخطر يقرع بصورة مزعجة ومقلقة وعلينا تدارك الأمور قبل تفاقمها، علينا ان نعالج مشاكلنا بشتى الطرق والوسائل المتاحة في الحيز الضيق الذي تبقى من شظايا الديمقراطية الإسرائيلية لكي لا نندم حين لا ينفع الندم.

أخيراً مبروك لنوابنا العرب ونتمنى لهم دورة مثمرة.

* رئيس تحرير صحيفة «كل العرب» الصادرة في الناصرة

حجاب على العقل يسمى «الأفكار المسبقة»!

جواد البشيتي*

■ كوارث ومصائب كثيرة تحل بالأفراد والدول نتيجة عجزهم عن الاستفادة من المعلومات التي بين أيديهم. وكم رأينا أشخاصا وجماعات وأحزاب ودول.. يشعرون بالمرارة؛ لأنهم رفضوا العمل والتصرف بمقتضى معلومات كان ممكنا أن يجتنبوا المصيبة أو الكارثة التي حلت بهم لو أنهم أخذوها مأخذ الجد، وعملوا وتصرفوا وفقها.

نراهم وقد أظهروا، بعد التجربة الأليمة التي مروا بها، "حكمة ما بعد فوات الأوان"، بقولهم إنهم إذا ما عادت بهم عقارب الساعة إلى الوراء، أسبوعا أو شهرا أو سنة، سيفعلون ما قصروا عن فعله، أو سيحجمون عن فعل ما فعلوا. إن حكمة "لو" لا تفيد إلا في إظهار وتأكيد عجز صاحبها عن التكيف الفكري عبر تغلبه على أخطر الأمراض الفكرية وهو مرض النظر إلى المعلومات الجديدة بعين الأفكار المسبقة، التي هي أجوبة جاهزة، تحملنا على أن نرى ما نرغب في رؤيته، وأن نسمع ما نرغب في سماعه!

المرء، في سعيه وعمله لتحقيق أهداف معينة تخدم مصالحه وتلبي احتياجاته، يضع خططا ويستمسك ببعض التوقعات، فإذا وقف على معلومات جديدة لا تتفق مع خططه وتوقعاته نراه يميل إلى التقليل من شأنها، ونبذها في أثناء الممارسة، فتكون العاقبة الحتمية لموقفه هذا هي الفشل، أي تمخض عمله عن نتائج تذهب بتوقعاته وتتعارض مع أهدافه. ويمكن أن نعزو هذا السلوك، جزئيا، إلى أننا نعيش عصرا سريع التغيير، فنستصعب، عادة، التكيف السريع للخطط والتوقعات مع المعلومات الجديدة، أو مع الحقائق الجديدة، التي جاء بها التغيير.

لقد تضاءل كثيرا حجم الزمن الفاصل بين تغيير وتغيير، فتضاءلت معه قدرتنا على تكييف عقولنا، أي خططنا وتوقعاتنا، مع الوقائع والمعلومات الجديدة، فنحن قد ننفق كثيرا من الجهد والوقت من أجل وضع خطة ما، ثم تباغتنا معلومات جديدة تُلْزِمنا تغيير أو تعديل هذه الخطة، فنستصعب إنجاز هذه المهمة في وقت وجيز، ونذهب إلى العمل والتنفيذ وكأن هذه المعلومات لا وجود لها. قلنا إن هذا الاستصعاب يفسرٌ جزئيا لا كليا موقفنا السلبي من المعلومات الجديدة؛ ذلك لأن هذا الموقف، الذي يعود علينا بالمصائب والكوارث، هو، في الأساس، ثمرة خضوعنا للأفكار المسبقة، التي تقف حاجزا منيعا بين عقولنا والواقع بحقائقه ومعلوماته الجديدة.

والأفكار المسبقة، التي تحملنا على الحكم على الأشياء في طريقة ذاتية، أي بما يتفق مع ما نرغب فيه أو نرغب عنه، هي مرض فكري، منشؤه مصالح دخلت في نزاع متزايد الحدة مع الواقع. وهذه المصالح تُلْزِم أصحابها الانحياز الأعمى إلى أفكار ومفاهيم ومعتقدات بالية، يتخذونها عيونا وآذانا يرون بها ويسمعون ما يودون رؤيته وسماعه.

إننا نعيش عصرا لا مثيل له من حيث تدفق وتنوع وغزارة المعلومات وسرعة انتشارها ووصولها إلى جميع الناس بثمن زهيد، ومجانا في وجه عام. وكل ما يحتاج إليه المرء من أجل وضع يده على هذا الكم الهائل من المعلومات هو جهاز كمبيوتر متصل بالإنترنت، ولغة أجنبية كبرى مثل الإنكليزية أو الفرنسية، وجهاز تلفزيون مجهّز بما يمكّنك من مشاهدة أكبر قدر ممكن من المحطات الفضائية.

غير أن غياب الهدف والخطة عن عملية البحث أو الإبحار في هذا الخضم من المعلومات قد يؤدي إلى الجهل بدلا من المعرفة، فالعقل قد تتشوش عليه الأمور، ويتعذر عليه تمييز الصواب من الخطأ، والمفيد من الضار في هذا الكم الهائل من المعلومات المتدفقة فيه عبر العين والأذن.

هذه السلبية يمكن التغلب عليها بقليل من الجهد التنظيمي، وبتحسين وتطوير القدرة على الاختيار والانتقاء، فالبحث عن المعرفة ما عاد مجديا، في العصر الذي نعيش، إذا لم يتسلح بطريقة تختصر الوقت والجهد.

إن المعوقات التي تمنعنا من الاستفادة على خير وجه من ثورة المعلومات عديدة، ولكن أهمها وأخطرها يبقى حاجز الأفكار المسبقة، الذي ينبغي لنا التخلص منه حتى نتمكن من التحلي بمنقبة ذهنية مهمة هي المرونة والسرعة في التكيف الفكري.

ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن في ذلك ليس منقبة ذهنية فحسب، وإنما شرط بقاء، فالذي يبقى خاضعا لسلطة الأفكار المسبقة لا يفعل سوى أن يحفر قبره بيديه. ومع تدمير هذا الحاجز يغدو ممكنا فهم الأشياء والأحداث والتطورات كما هي، وأن نراها في حجومها الواقعية بلا زيادة أو نقصان، وأن نسمعها كما تتحدث هي عن نفسها، فتنتفي لدينا الحاجة إلى التأويل على صعيدي الفكر والواقع، وتشتد وتقوى لدينا، بالتالي، الحاجة إلى التفسير والتعليل.

في عصر ثورة المعلومات صار ينبغي لنا الكف عن تكذيب ما لا يتفق مع خططنا وتوقعاتنا وأفكارنا ومعتقداتنا، فلا حياة لفكر لا يقطف ثماره، دائما، من شجرة الحياة الخضراء!

* كاتب ومحلل سياسي فلسطيني ـ الاردن

من يحمي المواطن من غول الاعلام الموجه؟

د. واصف منصور*

■ منذ بداية انتفاضة الاقصى في 29 ايلول (سبتمبر) عام 2000، أبدت دولة الكيان الصهيوني اهتماما كبيرا بتوصيل رسالتها عبر الاعلام العربي. وتزايد هذا الاهتمام بعد اخلاء المستوطنات الصهيونية في قطاع غزة وبعض المستوطنات الصغيرة بمنطقة جنين شمال الضفة الغربية، حيث يأمل الكيان الصهيوني ان يشجع هذا الاخلاء الدول العربية على اقامة علاقات افضل مع الكيان الصهيوني، وينهي حالة العداء ورفض هذا الكيان.

ويهدف المخطط الاسرائيلي الى جعل الوجود الصهيوني امرا اعتياديا في القنوات التلفزية العربية التي يشاهدها المواطنون العرب، ليتحول وجود الكيان الصهيوني الى امر اعتيادي كحقيقة واقعة معترف بها اولا ثم مقبولة ثانيا. وهكذا قالت اميرة اورون وهي اول ناطقة باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية تتحدث باللغة العربية (هذا سبيل لاظهار اننا هنا، وان اسرائيل اكثر من مجرد طرف في صراع مع الفلسطينيين، وانه ليس كل الاسرائيليين وحوشا لهم قرون في رؤوسهم).

وهكذا رأينا بعض القنوات العربية تقدم تصريحات قادة الكيان الصهيوني المناهضة للقضية الفلسطينية مرفوقة بصورة ثابتة لهؤلاء القادة، ثم تطور الامر الى نقل حي ومباشر ـ بالصوت والصورة ـ لهؤلاء القادة الصهاينة وهم يعبرون عن سياستهم العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني والامة العربية، تحت ذريعة ان مصلحتنا الوطنية والقومية تقتضي الاطلاع على آراء ومواقف اعدائنا، وهو ما سمته احدى القنوات (الرأي والرأي الآخر)، ثم تطور الامر اكثر ليصل الى حد جلب مسؤول او اعلامي اسرائيلي ومسؤول او اعلامي عربي ليتحاورا، وليقول الضيف الاسرائيلي ما يشاء بوجود الضيف العربي، وكلاهما ضيف (يجب احترام رأيه).

والمضحك في الامر ان نسمع بين الحين والاخر ان الولايات المتحدة الامريكية متضايقة او غير راضية عن هذه القناة او تلك، او انها ربما تقدم على اجراءات (ما) ضد هذه القناة او تلك. وكأن الولايات المتحدة عاجزة عن اسكات اي قناة في الوطن العربي، مع ان الامر لا يحتمل اكثر من اتصال مسؤول امريكي مهما كانت مرتبته بأعلى مسؤول في الدول التي تمول تلك القناة او تبث من ارضها، في حين اننا سمعنا من مسؤولين في العديد من الدول العربية اقوالا واضحة وصريحة تقول «احنا موش قد امريكا» مما يعني ان مواقف عدم الرضى الامريكي عن هذه القناة او تلك، ليست حقيقية، وانما تدخل في اطار اعطاء مصداقية لهذه القنوات في نظر الجماهير العربية التي ترى ان كل من تعاديه الولايات المتحدة الامريكية هو وطني وقومي ومناضل.

في الوقت الذي سمعنا مسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية يقولون ان اشرطة تنظيم القاعدة التي تبثها احدى القنوات العربية يتم عرضها على الامريكيين قبل بثها، اي ان عرضها تتم الموافقة الامريكية عليه مسبقا لانه يخدم